OPEN ACCESS
Received: 13/06/2024
Accepted: 22/07/2024

مجلة الآداب

Potential Contribution of Tourism Sector to Yemeni Economy: A Case Study of Ibb Governorate

Dr. Gehad Mohammed Al-Sanabani *

gehadalsanabani@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify the potential contribution of the tourism sector to the Yemeni economy, focusing Ibb Governorate as a case study. The tourism sector has the potential to enhance public revenues, mitigate economic issues such as unemployment and the scarcity of hard currency, and stimulate income growth and employment in the economic sector. For the study purposes, the descriptive-analytical method was followed. The study main findings showed that tourism was a comprehensive industry with a crucial role in boosting public revenues by increasing foreign currency inflows. Additionally, it contributes to increasing the Gross Domestic Product (GDP) and reducing unemployment. It was also revealed that Yemen possessed diverse tourism potentials, particularly in Ibb Governorate, including natural and urban tourist attractions. It was concluded, however, that Yemen lacked the proper marketing policy, had a shortage of qualified human resources in the tourism sector, and offered low-quality tourism services that did not meet international standards.

Keywords: Tourism, Tourism Economy, Tourism Industry, Natural Tourism.

* Associate Professor of Economics and Public Finance, Department of Public Administration, College of Administrative Sciences, Ibb University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Al-Sanabani, Gehad Mohammed. (2024). Potential Contribution of Tourism Sector to Yemeni Economy: A Case Study of Ibb Governorate, *Journal of Arts, 13*(3), 289 -319.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI:https://doi.org/10.35696/arts.v12i3.2100

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 13/ 06/ 2024
تاريخ القبول: 22/ 07/ 2024

مجلة الآداب

مدى إمكانية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني: دراسة حالة محافظة إب

د. جهاد محمد السنباني *
gehadalsanabani@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني، دراسة حالة محافظة إب، حيث يساهم القطاع السياحي في تعزيز الإيرادات العامة، والحد من المشكلات الاقتصادية كالبطالة وقلة النقد من العملات الأجنبية الصعبة، ويعمل على تحفيز نمو الدخل والتوظيف في القطاع الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها أن السياحة تعتبر صناعة متكاملة ولها دور هام في تعزيز الإيرادات العامة بزيادة النقد الأجنبي، كما تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والحد من مشكلة البطالة، كما تمتلك اليمن إمكانيات سياحية متعددة عمومًا وفي محافظة إب خصوصًا مثل وجود معالم سياحية طبيعية ومعالم سياحية حضرية، كما تفتقر اليمن إلى سياسة تسويقية ناجحة، ونقص في الكادر البشري المؤهل في المجال السياحي وتدني نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسائح في اليمن، كما تفتقر للمواصفات الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاقتصاد السياحي، صناعة السياحة، السياحة الطبيعية.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المشارك - قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية - جامعة إب - الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: السنباني، جهاد محمد. (2024). مدى إمكانية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني: دراسة حالة محافظة إب، *مجلة الآداب*، *13* (3)، 289-319.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI:https://doi.org/10.35696/arts.v12i3.2100

المقدمة:

أصبحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن الاستثمار والتشييد والتسويق والترويج، وتعد السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل التي تساهم في زيادة إيرادات النقد من العملة الصعبة للدول، وتعزز الإيرادات العامة فيها، فالسياحة تحفز نمو الدخل والتوظيف في القطاع الاقتصادي للتقليل من البطالة، من خلال إيجاد فرص العمل المختلفة، كما أن السياحة تعتمد بشكل كبير على الموارد البشرية مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولها دور في تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بتوزيع مختلف المشروعات السياحية بين مختلف المدن لتحقيق تنمية مكانية متنوعة (العالم، وسعود، 2019).

وتحظى السياحة بدور متميز لدى الباحثين وصناع القرار في أكثر دول العالم، لما لها من دور إيجابي اقتصادي واجتماعي، فنجاح السياحة مرتبط بالمناخ السياسي الموجود في الدولة المضيفة للسياحة، كما أن إقبال السائحين يتعلق إلى حد ما بطبيعة القوانين والإجراءات الإدارية التي تتصل بتنظيم الدخول والخروج (بوعكريف، 2011-2012).

كما أن القطاع السياحي أخذ الكثير من الاهتمام في بعض الدول باعتباره قطاعًا خدميًا بامتياز، مع زيادة مساهمته في تعزيز الإيرادات العامة، وبدأ هذا الازدياد في التوسع والاهتمام نظرًا لمساهمته العامة في الدخل الوطني (مسعود، 2018).

"ويحتل قطاع السياحة المركز الرابع في ترتيب الصادرات العالمية بما يعادل 6% من مجموع الصادرات، وبخصوص قدرة القطاع السياحي على إيجاد فرص عمل، تفيد منظمة العمل الدولية بأن الوظيفة الواحدة في قطاع السياحة الرئيسي توفر ما يعادل 1.5 وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالسياحة، ويساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في العمالة والدخل وإيرادات العملة الأجنبية"(السياحة المستدامة، 2013، 6-8).

أولًا: مشكلة الدراسة

تَعتبِر البلدانُ الناميةُ السياحةَ مهمةً للتقدم الاقتصادي وتعزيز الإيرادات العامة والحد من الفقر، وبالرغم من أهمية القطاع السياحي المتزايد في العديد من بلدان العالم، فإنه في الجمهورية اليمنية عامة وفي محافظة إب خاصة لم يصل إلى المستوى المطلوب، في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ويبقى ضعيفًا، إذا ما قورن بالبلدان المجاورة، كما أن نصيب اليمن من مجمل السياحة العالمية يبقى ضئيلًا وضعيفًا جدًا مقارنة مع ما تمتلكه اليمن من مواقع سياحية، كبقية الحضارات القديمة في مأرب والجوف وشبوة وحضرموت، وكذلك المواقع الهامة للسياحة العلاجية والسياحة البحرية وسياحة الغوص، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما واقع السياحة في اليمن؟
- ما التحديات التي يواجها القطاع السياحي؟
- ما التجارب الناجحة في القطاع السياحي للاستفادة منها؟
- ما السياسات اللازمة للتغلب على تحديات القطاع السياحي؟

ثانيًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني، وقد سعت الدراسة أيضًا إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

معرفة ماهية السياحة وحجم القطاع السياحي وأهميته.

معرفة الدور الاقتصادي للقطاع السياحي والتحديات التي تواجهه وآليات الحد منها.

بيان السياسات والمبادرات في القطاع السياحي.

إظهار واقع السياحة في اليمن وبعض الدول العربية وآليات تفعيلها.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما يتمثل في توضيح مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد اليمني من خلال دراسة حالة محافظة إب، كون القطاع السياحي يمثل مصدرا من مصادر الدخل ويسهم في النمو الاقتصادي للدولة، ولذلك سوف يتم إبراز المقومات السياحية لليمن ومدى أهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني

رابعًا: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنشاط السياحي، وأيضا دراسة واقع السياحة في اليمن ومدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني ودراسة التحديات التي يوجهها القطاع السياحي وما السياسات والآليات الفعالة؛ للتغلب على تلك التحديات من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة.

خامسًا: تقسيم الدراسة

سنحاول العمل على إبراز الجوانب المختلفة من البحث من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: ماهية السياحة وحجم القطاع السياحي وأهميته.

المبحث الثاني: الدورالاقتصادي للقطاع السياحي والتحديات التي تواجهه وآليات الحد منها.

المبحث الثالث: السياسات والمبادرات في مجال القطاع السياحي.

المبحث الرابع: واقع السياحة في اليمن وبعض الدول العربية، وآليات تفعيلها في اليمن.

الدراسات السابقة:

دراسة (عائشة عبدالسلام العالم ود. رحاب محمد بن سعود، 2019م) التي هدفت إلى التعرف على خصائص القطاع السياحي والمعوقات التي تقف في طريق تنميته وتقدمه، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن عدم وجود استقرار أمني وسياسي واقتصادي أثّر سلبًا على القطاع السياحي، أيضًا هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وأوصت الدراسة بالعمل على توفير الأمن والاستقرار السياسي وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

دراسة (بن مويزة مسعود، 2018م) التي هدفت إلى تسليط الضوء على العلاقة بين السياحة كقطاع اقتصادي، وتزايد أهميته كقطاع متعدد الأبعاد اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في: ازدياد دور وأهمية القطاع السياحي والاقتصادي في الدول النامية والمتطورة على حد سواء، وأن مفهوم السياحة المستدامة ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز الاهتمام العالمي بقطاع السياحة، وأوصت الدراسة بالعمل على بناء الهياكل السياحية المهمة.

دراسة (محمد إسماعيل وجمال قاسم، 2020م) وقد أشارت نتائجها إلى تأكيد الأثر الإيجابي لكل من العائدات من السياحة، والإنفاق السياحي على معدلات النمو الاقتصادي، في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة، وتأهيل الكوادر العاملة في قطاع السياحة.

دراسة (محمود إبراهيم ملحم، 2018) وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها ما يأتي: يُعد النشاط السياحي من أهم الأنشطة الاقتصادية، ووجود علاقة بين الإيرادات السياحية، وميزان المدفوعات، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: تنمية الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي ومدى تأثيره في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

دراسة (هواري معراج ود. محمد سليمان جردات، 2005) وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أهمية السياحة ودورها المتزايد في الاقتصاديات القومية، وأن الصناعات التقليدية والحرف من أبرز مقومات تطوير السياحة في أي بلد، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها بث الوعي السياحي لدى المواطنين، وإشراك القطاع الخاص بالاستثمار في السياحة.

دراسة (أكرم محمد أحمد الحاج علي، 2018) وقد هدفت إلى إبراز الدور الكبير الذي يقوم به القطاع السياحي في التنمية الكاملة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياحة في العصر الحالي هي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، وقد أوصت الدراسة ببذل مزيد من الجهد للاهتمام بهذا القطاع الاقتصادي التنموي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

دراسة (Meghlaoui Amina, SOukeur fatma Zohra&Yousfi Imane(2020 وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كل من الدخل السياحي والإنفاق السياحي والناتج المحلي وذلك باستخدام الانحدار الذاتي المتعدد، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة فرص العمل المتاحة، وقد أوصت الدراسة بزيادة الميزانية المخصصة للإنفاق السياحي بغرض رفع الدخل السياحي وزيادة الاحتياطي من العملة الأجنبية.

دراسة (غاتة سعيد، 2010) توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الافتقار إلى سياسة تسويقية ناجحة، وتدني نوعية الخدمات السياحية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: وضع برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة لصناعة السياحة، وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة، وتوفير البرامج التدريبية حول مختلف جوانب السياحة.

دراسة (نواف حبيب الله السلمي وخالد الديب، 2022م) تسعى الدراسة إلى تحليل أسباب ضعف حصة المملكة العربية السعودية من السائحين مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وأقل منها في الإرث الحضاري والتاريخي، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معًا، وعلى بعض الدراسات السابقة، وتم في هذا الجانب تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، لزيادة قدرة المملكة على المنافسة سياحيًا، وتبين من نتائج البحث أنه توجد علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: ضرورة الأخذ بالتخطيط الإستراتيجي طويل الأمد في النشاط السياحي لزيادة المنافسة إقليميًا وعالميًا، وضرورة مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عند التخطيط الإستراتيجي للسياحة.

المبحث الأول: ماهية السياحة وحجم القطاع السياحي وأهميته

تُعد السياحة قطاعًا اقتصاديًا رئيسيًا، حيث يساهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم العمالة، وزيادة الحصيلة النقدية من العملات الأجنبية ما يعزز من الإيرادات العامة، وسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول ماهية السياحة ويتناول المطلب الثاني حجم القطاع السياحي وأهميته.

المطلب الأول: ماهية السياحة

سنقوم في هذا المطلب باستعراض وبيان نشأة السياحة وتعريفها وأنواعها وخصائصها ومقومات الجذب السياحي:

الفرع الأول: نشأة السياحة

لم يكن معروفًا مفهوم السياحة والحركة السياحية في العصور القديمة والوسطى، بسبب افتقار هذا العلم إلى المراجع والوثائق التي تلم بتاريخه، إلا أن التغير الذي طرأ على السياحة في القرن الماضي كان في وسائل السفر فعرفت آنذاك المراكب الشراعية والعربات التي تجرها الخيول، وتعد التجارة عاملًا مهمًا في السفر

والرحلات الطويلة، وكذلك الدين كان عاملًا مساعدًا في السفر والرحلات حتى يومنا هذا، وفي نهاية القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، ظهرت الثورة الصناعية، التي أدت إلى ظهور النهضة السياحية ونشوئها، وذلك بسبب ظهور عدة عوامل منها المخترعات التي حسنت السياحة مثل: النقل والمواصلات (النقاش، 2013).

الفرع الثاني: تعريف السياحة والسائح

أولًا: تعريف السياحة

السياحة لغة: "مصدر ساح: الطواف في البلاد استجمامًا أو بغية الاستطلاع والكشف" (الباشا، 1992، 574).

وتعرف السياحة: "بأنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن سفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة، بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور" (النقاش، 2013، ص 20).

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي 1963 السياحة: "بأنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن سنة، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية" (مسعد، 2008).

أما منظمة السياحة العالمية 1995، فتعرف السياحة "بأنها تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها مدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع؛ للراحة أو لأغراض أخرى، وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافًا إليه كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة"(العالم وسعود، 2019، ص 6).

أما القانون رقم (22) لسنة 2009م بشأن السياحة فيعرف السياحة بأنها: سفر أو انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد إلى داخل الجمهورية، أو منها إلى الخارج، لمدة مؤقتة لأغراض السياحة (قانون السياحة رقم (22)، 2009).

ثانيًا: تعريف السائح

"إن لتعريف السائح تأثيرا في التنظيم المقترح للتطوير السياحي، ولقد تطور مفهوم السائح، كما تطور مفهوم السياحة عبر الزمن، فقد عرّف المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة السائح: بأنه كل شخص يقيم خارج موطنه الأصلي لفترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام"(بوعكريف، 2011- 12،2012-13).

"فالسائح يجب أن ينتقل من مكان إقامته المعتاد إلى مكان آخر داخل الدولة مؤقتًا، ومن ثم يباشر نشاطًا ترفيهيًا" (دعبس، 2001، ص 17).

وقد تم تعريف السائح في قانون السياحة اليمني بأنه: كل شخص طبيعي ذكرًا كان أم أنثى، وطنيًا أم أجنبيًا، يستهدف تحقيق غرض أو أكثر من أغراض السياحة (قانون السياحة رقم (22)، 2009).

الفرع الثالث: أنواع السياحة

للسياحة أنواع عديدة تتميز حسب الهدف من السياحة ومن أبرزها ما يلي (علي، 2018، 131):

- **سياحة الاستجمام**: ويكون الهدف منها التمتع بالشواطئ والجبال والغابات في البادية وزيارات المنشآت السياحية.
- **سياحة الاستشفاء**: لزيارة المنتجعات الصحية التي خصصت لهذا الغرض.
- **السياحة الثقافية**: وهي تشمل قطاعًا واسعًا من السائحين بقصد توسيع آفاقهم في طلب العلم والمعرفة.
- **السياحة الاجتماعية**: ويكون الهدف منها زيارة الأقارب والأصدقاء.
- **السياحة الدينية**: لزيارة الأماكن المقدسة ودور العبادة.
- **السياحة الرياضية**: وهي التي تترافق مع الدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية وتتمثل بجمهور المشجعين.

الفرع الرابع: خصائص السياحة ومقومات الجذب السياحي

أولًا: خصائص السياحة (حاج الله، 2006، ص 46)

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرًا رئيسيًا للدخل الوطني، ويشكل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع.

تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر، حيث يحصل المستهلك على المنتج بنفسه في مكان إنتاجه، فالسياحة يحضر مستهلكوها إليها، ولا تذهب إليهم.

تتميز السياحة بمرونة عالية للأسعار والدخل، حيث تتأثر القرارات السياحية بالتغيرات في الأسعار والدخول.

تتميز السياحة في غالبيتها بالموسمية، إلا أن هناك بعض أنواع السياحة لا علاقة لها بهذه الظاهرة كالأعمال والمؤتمرات.

ثانيًا: مقومات الجذب السياحي

"المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية: تمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية، أيضًا تشمل المناطق من حيث كونها جبلية، صحراوية، ساحلية، أيضًا تشمل الشواطئ والمسطحات المائية، الغابات، الشمس.

المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار والمعالم، الشواهد والمتاحف الإطلال والفنون الشعبية، الثقافات والعادات لدى الشعوب.

المقومات المالية والخدمية: وتتمثل في مدى توافر البنية التحتية كالمطارات، والنقل البري، والجوي، ومدى توافر مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، والبنوك والعمران، ومدى توافر الخدمات المكملة مثل البريد، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه، بالإضافة إلى مواصلات سهلة، وأمن واستقرار، ورعاية صحية، وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين، بمختلف فئاتهم، ورغباتهم، كذلك من ضمن المقومات امتلاك الدول القدرة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات، وإمكانيات للدعاية على مختلف الوسائل الإعلامية لجذب السياح" (العالم، وسعود، 2019، ص 6).

المقومات المؤسساتية: سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالسياحة، ووضع خطط التسويق، وبرامج الترويج للسياحة، كما أن القطاع السياحي من القطاعات الحساسة، التي تتأثر بسهولة، بالقطاعات الأخرى في الدولة (ملحم، 2018).

"وتتغير بحدوث بعض الأحداث سواء على المستوى السياسي أو الإقليمي أو الاقتصادي، ونتيجة لهذه الأحداث تُوجد بيئة جاذبة، أو منفرة لأصحاب رؤوس الأموال الذين يرغبون الدخول في الاستثمار في مجال السياحة، كما يتذبذب إقبال السياح على السياحة في دولةٍ ما بناءً على ما توفره الدولة من مناخ آمن ومستقر يشجع زيارتها، وضمانات تحمي حقوقهم فيها" (الرقاد،2018، ص 18).

وعليه فإن صناعة السياحة مثلها مثل أي صناعة أخرى تقوم على مقومات أساسية تتمثل في عناصر الإنتاج الرئيسية وهي: المواد الطبيعية- العمل- رأس المال (السيسي، 2015).

المطلب الثاني: حجم القطاع السياحي وأهميته

سنقوم في هذا المطلب باستعراض وبيان حجم القطاع السياحي وأهميته:

الفرع الأول: حجم القطاع السياحي

يعد الوطن العربي مناخًا متميزًا بأهم المعالم الحضارية وجاذبًا للسياح من جميع أنحاء العالم، وذلك لامتداده الشاسع وتنوع تضاريسه ومناخه وأنشطته السياحية، كما يمتلك الوطن العربي ما يجذب السياح من آثار ومواقع دينية وسواحل مشمسة ومناطق جبلية **(علي، 2018)**.

ويعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي، فهو يسهم في الناتج المحلي الإجمالي وضمان النقد الأجنبي، وإيجاد فرص العمل، فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي (10,3%) في عام 2019م، وتمثل نحو 8.9 ترليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018م.

كما سجل قطاع السياحة نموًا بنسبة (3.5%) في عام 2019م، متجاوزًا معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي، إضافة إلى أن لقطاع السياحة دورا خلال السنوات الخمس الماضية عن طريق توفير واحدة من بين كل أربع فرص عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي، وتحتل

السياحة نحو (30%) من صادرات الخدمات العالمية، ومن المتوقع ارتفاع مساهمة قطاع السياحة ليصل إلى (11.5%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل حوالي (13085) مليار دولار في عام 2019م (إسماعيل، وقاسم، 2020).

أما في الدول العربية فقد شهد عام 2019م ارتفاع ناتج قطاع السياحة ليصل إلى حوالي 313.6 مليار دولار مقارنة بنحو 281,5 مليار دولار تحققت في عام 2018م، مسجلًا زيادة بلغت نسبتها (2.2%)، وقد سجل ناتج قطاع السياحة أعلى مستوى في السعودية حيث بلغ (79.5) مليار دولار في عام 2019م، تليها الإمارات ومصر حيث بلغ فيهما 58,2 مليار دولار و48,3 مليار دولار في عام 2019م على التوالي (إسماعيل، وقاسم، 2020).

الفرع الثاني: أهمية القطاع السياحي

"للسياحة أهمية بالنسبة للدول، في عدة مجالات اقتصادية وثقافية واجتماعية، وكذلك في مجال الترويج والتسويق الإعلامي:

أهمية السياحة في المجال الاقتصادي: تعد السياحة من أهم دعائم الاقتصاد المحلي وتعد معززا للناتج والدخل القومي، فمثلًا الأردن، تشكل فيه واردات القطاع السياحي جزءًا مهمًا في ميزانية الدولة، فيما تفرضه من تأشيرات ورسوم دخول الأماكن السياحية.

أهمية السياحة في المجال الاجتماعي والثقافي: تقلل من البطالة عن طريق توظيف مواطنيها في المنشآت السياحية والمطاعم والوظائف التي تتعلق بخدمة السياح، أما المجال الثقافي، فللسياحة دور في تبادل الثقافات والتعرف على الدول والحضارات والعادات والتقاليد للشعوب المختلفة.

أهمية السياحة في الترويج والتسويق الإعلامي: يعتبر السائح وسيلة للدعاية الإعلامية وبشكل مجاني للواقع السياحي في الدولة المضيفة للسياحة، وله دور في زيادة أعداد السياح في حالة حسن الضيافة، والمعاملة اللائقة وتوفير كافة الخدمات للسياح" (الرقاد، 2018).

ويكتسب قطاع السياحة أهمية كبيرة سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، كونه مصدرًا هامًا من مصادر النمو الاقتصادي والعمالة، ولذلك تولي الدولة تنمية قطاع السياحة اهتمامًا متزايدًا، على أمل أن يساعد في زيادة فرص العمل وزيادة الدخل والمساهمة في الحد من الفقر (السياحة المستدامة، 2013، ص 6).

المبحث الثاني: الدورالاقتصادي للقطاع السياحي والتحديات التي تواجهه وآليات الحد منها

الدور الاقتصادي للقطاع السياحي مهم ويواجه جملة من التحديات، وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتكلم في المطلب الأول عن الدور الاقتصادي للقطاع السياحي، وفي المطلب الثاني التحديات التي تواجه القطاع السياحي وآليات الحد منها.

المطلب الأول: الدورالاقتصادي للقطاع السياحي

سوف نستعرض ونبين في هذا المطلب الدور الاقتصادي للسياحة المباشر وغير المباشر:

الفرع الأول: الدورالاقتصادي المباشرللسياحة:

للقطاع السياحي دور مباشر في الاقتصاد، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال السائحين إلى أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها.

ويتركز دور السياحة في التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي:

أولًا: تحسين ميزان المدفوعات: عن طريق جذب رؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار في المشاريع السياحية، ومن خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وما ستجلبه من موارد، نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى بالدولة، إضافة إلى ما ستحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية مهمة من إيرادات السياحة كتحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة (العالم، وسعود، 2019).

وتزداد أهمية الدخل السياحي في ميزان المدفوعات، لما تشكله السياحة من مصادر جذب للعملة الأجنبية التي تسعى دول العالم للحصول عليها (بوعكريف، 2011-2012).

ثانيًا: توفيرفرص العمل: القطاع السياحي يعتبر صناعة مركبة تشمل كثيرا من الصناعات والأنشطة، التي ما زالت تعتمد على العنصر البشري، وإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع السياحي، ولا يحتاج إلى استثمار ضخم كما في القطاعات الاقتصادية الأخرى (العالم، وسعود، 2019).

فالسياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى، لأن إقامة سياحة يتطلب إنشاء فنادق ومرافق عامة، وتوفير وسائل نقل وهذا يحتاج إلى يد عاملة، وتشغيل نسبة كبيرة من الأفراد، ما يسهم في انخفاض البطالة في البلد السياحي (سعيد، 2009-2010).

ثالثًا: دورالسياحة على الإنفاق السياحي: يؤدي نشاط الحركة السياحية إلى زيادة الإنفاق، كالإنفاق على الخدمة الفندقية وخدمات النقل وزيادة الإنفاق على السلع التذكارية والاستهلاكية، وزيادة الاستثمار، كما أن الخزينة العامة للدولة تستفيد من رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية والضرائب على الدخول، ورسوم الترخيص بمزاولة المهن والأعمال المتعلقة بالسياحة ما يعزز الإيرادات العامة للدول المضيفة للسياحة (بوعكريف، 2011-2012).

"وينظر إلى الإنفاق السياحي، في الدخل القومي على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي، وزيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختف السلع والخدمات النهائية"(دبور، 2004، ص 32).

رابعًا: المساهمة في تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق وإعادة توزيع الدخل: وذلك عن طريق اتساع التنمية السياحية إلى المناطق النائية، وجذب المشروعات الاستثمارية السياحية إليها من أجل زيادة

دخول الأفراد في تلك المناطق، وظهور نشاطات أخرى كالصناعات الحرفية واليدوية، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن وتلك المناطق (العالم وسعود، 2019).

وتساهم صناعة السياحة في زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات العامة من خلال ما تتحصله من عائدات، كالضرائب المفروضة على الخدمات والمنشآت السياحية، والرسوم الجمركية، ورسوم تأشيرات الدخول والمغادرة، وكذلك الرسوم التي تجبيها الدولة على تذاكر السفر والفواتير الخاصة بتقديم الخدمات السياحية، وأيضًا رسوم هبوط ومغادرة وإيواء وحدات النقل من الطائرات. (الخزان، 2007، ص 44).

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي غير المباشر للسياحة

يتمثل الدور الاقتصادي غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة لزيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، إلى جانب دوره في زيادة الطلبات من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي، وتعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين أحد عناصر الإيرادات العامة غير المنظورة، والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج (طه وآخرون، د.ت).

وحُدد الدور الاقتصادي غير المباشر للسياحة بالآتي (بوعكريف،2011-2012، ص 26-27):

- مضاعفة الإنفاق السياحي.
- تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تسويق بعض السلع.
- زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القطاع السياحي وآليات الحد منها

سنقوم باستعراض وبيان التحديات التي تواجه القطاع السياحي وأيضًا الآليات التي تحد من التحديات التي تواجهه:

الفرع الأول: التحديات التي تواجه القطاع السياحي

وحُددت في الآتي (إسماعيل وقاسم، 2020، ص 3، 20-21):

- عدم وجود بنية تحتية في مواقع الجذب السياحي، وعدم قدرتها على زيادة طاقتها الاستيعابية.
- نشر الثقافة السياحية في المجتمع والترويج والتسويق لجذب السياح.
- ارتفاع وتعدد الرسوم والجبايات وازدواجيتها في بعض الدول.
- نقص في توفير الكادر البشري المؤهل للعمل في مجال الخدمات السياحية.
- عدم توفير التأهيل والتدريب المستمر للكادر البشري العامل في المجال السياحي.
- عدم استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول.

- ضعف تنافسية أسعار المنتج السياحي في بعض الدول، نظرًا لارتفاع التكاليف التشغيلية لمقدمي الخدمات السياحية كالطاقة والمياه وغيرها من ناحية، وانخفاض مستوى جودة الخدمة المقدمة من ناحية أخرى.
- ارتفاع مستوى أسعار النقل الجوي، وعدم تنشيط دور الطيران منخفض التكاليف.
- ضعف أسواق المنتجات السياحية والنماذج الأثرية في بعض الدول.
- قلة مستوى الترويج السياحي في الخارج للدول المعنية بالسياحة.
- عدم مواكبة قطاع السياحة للتطور الهائل في متطلبات السائحين.
- ضعف التركيز على جذب السائحين من بعض الأسواق الجديدة إلى الدول المعنية بالسياحة.

ويضيف (طه، وآخرون، د.ت، ص 15) أن من أهم التحديات أيضًا عدم تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والمالية لمواكبة النمو في النشاط السياحي.

مع العلم بأن السياحة "نشاط كغيره من الأنشطة، شديد الحساسية أمام التقلبات والاضطرابات التي يشهدها العالم" **(علي، 2018، ص 134)**.

كما أن هناك تحديات أخرى تتعرض لها السياحة كمخاطر متنوعة وتقلبات اقتصادية متعددة؛ لأن السياحة تنطوي على مصروفات ترفيهية، فكثير من الناس يميلون أثناء الأوقات الاقتصادية الصعبة، إلى الاحتفاظ بالنقد السائل لديهم لتغطية ضروريات الحياة (محيا، وآخرون، 2010، ص 3).

الفرع الثاني: آليات الحد من التحديات التي تواجه القطاع السياحي:

أهم آليات الحد من التحديات التي تواجه القطاع السياحي تتمثل في الآتي (السلمي، 2023، ص 358):

- توعية الجمهور بأهمية السياحة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- زيادة دور القطاع الخاص في تنشيط السياحة.
- الاهتمام بالبنية التحتية وخصوصًا في المناطق الأثرية.
- الاستغلال الأمثل للسياحة الريفية (السياحة البيئية)، كما في أوروبا.
- التطوير المستمر للتشريعات السياحية لتشجيع السياحة والمحافظة على المناطق والمواقع السياحية.
- التنسيق بين أجهزة الدولة داخليًا وخارجيًا في مجال السياحة، لتحقيق أكبر عائد من السياحة.
- إيجاد بدائل تمويلية وخارجية للاستثمارات السياحية.
- الاستفادة من التخطيط الإستراتيجي قصير وطويل الأجل في مجال السياحة.
- عقد الندوات والمؤتمرات والورش لإبراز المقومات السياحية في بلد السياحة.

- تشجيع السياحة العربية البينية.

ويرى أيضا (إسماعيل، وقاسم، 2020، ص 21-22) أن من أهم الآليات للحد من التحديات التي تواجه القطاع السياحي تتمثل في الآتي:

- دعم قطاع الطيران من خلال تذاكر السفر المخفضة.
- تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين لجذبهم إلى الاستثمار في القطاع السياحي.
- تطوير نمط الأنواع السياحية، كسياحة المؤتمرات والسياحة الصحية وغيرهما.
- تطوير خدمات الأمن السياحي وربطها بالمناطق والمنشآت السياحية في كافة أرجاء الوطن.
- إدخال الرقابة الإلكترونية في المنشآت السياحية، وتأمين مسار الرحلات السياحية، وربطها بنظام التموضع العالمي (GPS).

المبحث الثالث: السياسات والمبادرات في مجال القطاع السياحي

لكي تحقق السياحة المستدامة ذلك، فإنه يجب القيام بالإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق ذلك، وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتكلم في المطلب الأول عن الإجراءات والسياسات لتحقيق السياحة المستدامة، وفي المطلب الثاني المبادرات في تعزيز دور السياحة.

المطلب الأول: الإجراءات والسياسات لتحقيق السياحة المستدامة

سنقوم في هذا المطلب باستعراض وبيان الإجراءات والسياسات لتحقيق السياحة المستدامة:

إن أهم هذه الإجراءات والسياسات لتحقيق السياحة المستدامة تتمثل في الآتي (السياحة المستدامة، 2013):

- التوعية بمخاطر الإضرار بالبيئة لما لذلك من دور سلبي على جذب السياحة.
- تشجيع الإلمام بأساليب إدارة البيئة، بما يشمل إستراتيجيات المحافظة على الطاقة والمياه.
- تمكين الشركات السياحية من الوصول إلى المعلومات السوقية والموارد المالية.
- تحسين التنسيق بين الإدارات الحكومية المعنية بالسياحة والبيئة ومستثمري القطاع الخاص السياحي.
- النهوض بالبنية الأساسية في المناطق والمواقع السياحية المعزولة التي لا يستبعد أن يتجه إليها استثمار القطاع الخاص.
- اتخاذ إجراءات واسعة تمتد إلى اعتماد تكنولوجيات وممارسات جديدة، لتحسين الكفاءة في نظم الطاقة والمياه وتصريف النفايات، ما يؤدي إلى زيادة جاذبية الوجهة السياحية.
- تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإعانات تشجع الاستثمار في الأنشطة السياحية المستدامة، كالحفاظ على المناطق المحمية والأصول الثقافية وإدارة المياه والنفايات.

ويرى (إسماعيل وقاسم، 2020) أن من الإجراءات والسياسات التي تتخذها بعض الدول ما يلي:

- إقامة الفعاليات والمهرجانات الثقافية والفنية والاحتفالات الرسمية والأهلية لتحفيز الاستثمار.
- تبسيط إجراءات الدخول عبر المنافذ المختلفة (برية- بحرية- جوية).
- إعداد دراسات متخصصة تبين مميزات المنتج السياحي.
- القيام بإعداد حملات الدعاية والإعلان للترويج للسياحة في الدول المضيفة للسياحة، مع الوكالات السياحية في الخارج.
- تأمين برامج سياحية متكاملة تشمل أسعار التذاكر والإقامة والنقل.
- إصدار الخارطة الاستثمارية وعرضها على المستثمر الأجنبي.
- القيام بالترويج السياحي باستخدام المنصات الرقمية، وعقد شراكات إستراتيجية، مع شركات الطيران لتعزيز الربط الجوي الداخلي والخارجي.
- الاهتمام بشكل خاص بتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز الاستثمار والمنتج السياحي وتحسين صورته.

المطلب الثاني: المبادرات في تعزيز دور السياحة

ستقوم الدراسة في هذا المطلب بذكر أهم المبادرات في تعزيز دور السياحة:

أولًا: مؤشرات السياحة: يتم متابعة ذلك من خلال مؤشرات أساسية، وهي كالآتي:

أ- **المؤشر الأول:** كعدد الوافدين والمغادرين لبلد السياحة.

ب- **المؤشر الثاني:** إيرادات السياحة الدولية كنسبة من الصادرات لبعض الدول مع بلد السياحة، اعتمادًا على تقارير ومعطيات منظمة السياحة العالمية.

ج- **المؤشر الثالث:** ويرتكز على عدد الوافدين الأجانب لبلد السياحة بحسب البلد والغرض.

ويمكن شرح كل مؤشر كالآتي (مسعود، 2018):

السياحة الدولية: عدد الو افدين والمغادرين لبلد السياحة:

وعلى سبيل المثال دولة الجزائر كان عدد الوافدين إليها في العام 2015 م نحو 1,710,000 وافد مقابل 3,638,000 مغادر، أي أن نسبة المغادرين كانت أعلى من نسبة الوافدين لسببين **هما**: الأزمة الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وغلاء المعيشة والأسعار، إضافة إلى ضعف الخدمة السياحية.

إيرادات السياحة الدولية كنسبة من الصادرات لبعض الدول مع بلد السياحة:

تتكون إيرادات السياحة الدولية من نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي.

فمثلًا دولة الجزائر تبقى بعيدة في هذا المؤشر مقارنة ببعض الدول العربية، كلبنان والأردن والمغرب التي تعد وجهات سياحية جيدة، فالجزائر ما زالت متأخرة في هذا المجال، وتحتاج إلى مزيد من العمل الجاد والتحسينات بشكل مستمر، وتحديد الأولويات ووضع خطط دعم مالي وهيكلي.

عدد الو افدين الأجانب بحسب البلد والغرض:

وهم السائحون الوافدون لبلد السياحة من مختلف دول العالم، بغرض السياحة للراحة أو للقيام بأعمال هناك.

أحد الباحثين يشير إلى أن أهم المؤشرات السياحية تتمثل في: طاقات الإيواء، عدد السياح الوافدين، الإيرادات السياحية(بوعكريف،2011-2012).

ثانيًا: الهياكل والهيئات والمؤسسات السياحية:

وتتمثل في أهمية وجود هيئات ومؤسسات للسياحة بإصدار قوانين تنظم عملها.

ثالثًا: أهمية المخطط التوجيهي للهيئة للسياحة في إطار المخطط الوطني: وذلك بإعداد الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية لتحقيق التنمية المستدامة، بدءًا بالعدالة الاجتماعية ثم الفعالية الاقتصادية وانتهاءً بالمحافظة على البيئة (مسعود، 2018).

المبحث الر ابع: و اقع السياحة في اليمن وبعض الدول العربية وآليات تفعيلها

إن للسياحة دورا هاما في رفد الخزينة العامة بالإيرادات، وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: نتطرق في المطلب الأول إلى واقع السياحة في اليمن وبعض الدول العربية، وفي المطلب الثاني آلية تفعيل السياحة في اليمن.

المطلب الأول: و اقع السياحة في اليمن وبعض الدول العربية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى واقع السياحة في اليمن وواقع السياحة في محافظة إب، وبعض الدول العربية.

الفرع الأول: و اقع السياحة في اليمن:

أولًا: و اقع السياحة في اليمن:

نظرًا لأهمية عدم الاعتماد على مصدر النفط كمصدر وحيد لإيجاد النقد الأجنبي، كان لا بد من توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي، وتنمية الموارد الذاتية لإيجاد النقد الأجنبي، من خلال العمل على الاستفادة من المزايا والإمكانات المتاحة في القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع السياحي.

فالسياحة تُعد مصدرا هاما من مصادر النقد الأجنبي وأحد الروافد الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الإيرادات العامة للدول المضيفة للسياحة، فضلًا عن مقدرتها على إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة مستوى التشغيل، والحد من البطالة وارتفاعها، ويمكن إبراز أهم أنواع السياحة

في اليمن ابتداءً بالسياحة الثقافية كبقية الحضارات القديمة في مأرب والجوف وشبوة وحضرموت، ثم السياحة الطبيعية والسياحة العلاجية والسياحة البحرية وسياحة الغوص. (البشيري، 2006).

وقد ذكرت وزارة السياحة اليمنية بخصوص التنمية السياحية في اليمن، أن الخدمات السياحية متواضعة، وتنعدم تمامًا في القرى الصغيرة التي تلقى إقبالًا سياحيًا. (خطة التنمية السياحية [2016، مارس4].

وتشير بعض الدراسات إلى أن تنمية القطاع السياحي في اليمن كفيلة بإخراجه من دائرة البلدان الأقل نموًا. (خطة التنمية السياحية في اليمن، 2020، مارس 23).

وبحسب تقرير منظمة السياحة العالمية، فإن أحدث قيمة لإيرادات اليمن من السياحة الدولية في عام 2016م هي ما نسبته (0.73%) وكانت اليمن في أسفل قائمة ترتيب صناعة السياحة ومساهمتها من بين 184دولة، وبالرغم من ذلك تتطلع من خلال رؤية إستراتيجية للعام 2025م إلى الاستغلال والاستفادة من القطاع السياحي الواعد، وتأمل في ارتفاع عدد السائحين من (73,000) في عام 2000م إلى ما يقدر بمليوني سائح في عام 2025م، وارتفاع الإيرادات السياحية إلى ما يقدر بنحو (2-3) مليار دولار (السلمي، 2022) إنجازات صغيرة لصناعة السياحة في اليمن. صوت الأمل.

ورغم ذلك فإن حجم ونسبة السياح الوافدين إلى اليمن لا يعبر عن حجم المزايا والإمكانات السياحية التي يملكها اليمن، خاصة أن إجمالي الحركة السياحية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط تعتبر ضعيفة، حيث لم تتجاوز 0.6% في عام 2004م، لوجود معوقات، كتدني مستوى الخدمات البنية التحتية الأساسية، وضعف مستوى الترويج للمنتج السياحي اليمني، ومحدودية كل خطوط النقل البرية والبحرية والجوية التي تربط اليمن بالعالم الخارجي.

مع العلم بأن هناك فرص استثمارات مجدية في اليمن تتمثل في الاستثمار في بناء مراكز الغوص، حيث توجد شواطئ جميلة على امتداد 2000 كم، فضلًا عن 400 جزيرة، تحتضن في أعماقها الأحياء البحرية والشعب المرجانية، والاستثمار في تنمية وتطوير الحمامات الطبيعية المعدنية والكبريتية في اليمن، والاستثمار في المنتجعات والمدن السياحية، والاستثمار في إنشاء معاهد التدريب السياحي، والاستثمار في شركات النقل والخدمات المصاحبة للنشاط السياحي (البشيري، 2006). الآفاق والتطورات. السياحة في اليمن. آراء حول الخليج.

ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي فالبيانات عن السياحة، وبعض الإحصائيات الرئيسية حول قطاع السياحة المتاحة في عام 2014م قبل الحرب في اليمن محدودة، حيث استقبلت اليمن (1.2) مليون سائح دولي وفقًا لبيانات البنك الدولي، وساهمت السياحة بنحو (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لليمن في عام 2014م، ووفقًا لمجلس السفر والسياحة والعالمي انخفض عدد الوافدين الدوليين إلى اليمن بنسبة (60%) بين عامي

2015/2014م نتيجة الحرب، ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فإنه لم يصل أي سائح دولي إلى اليمن في الأعوام 2016، 2017، 2018م بسبب ما ذكرناه سابقًا، وكانت صناعة السياحة في اليمن تعتمد بشكل كبير على السياحة الداخلية قبل الحرب. (إحصائيات عن السياحة في اليمن).

الجدير بالذكر أنه حصل انخفاض حاد للسياحة في اليمن منذ أزمة 2011م. (السفر والسياحة في اليمن)، وهنا نستعرض جدولا يوضح عدد الليالي السياحية وعدد الوافدين من الجنسية اليمنية والأجانب وقيمة العائدات السياحية في اليمن خلال الفترة من 2010- 2015م، وكذا عدد الوافدين إلى اليمن جوًا خلال الفترة من 2016- 2023م

جدول رقم (1)

يوضح عدد الليالي السياحية وعدد الوافدين من الجنسية اليمنية والأجانب وقيمة العائدات السياحية في اليمن خلال الفترة من 2010- 2015م، وكذا عدد الوافدين إلى اليمن جوًا خلال الفترة من 2016- 2023م

م	العام	عدد الليالي السياحية	عدد الو افدين الذين يحملون الجنسية اليمنية والأجانب للسياحة	عدد الو افدين إلى اليمن من اليمنيين والعرب والأجانب جوًا خلال الفترة 2016م- 2023م*	قيمة العائدات السياحية (بالمليون دولار)
1	2010	16.506.710	1024.762	-	1.181
2	2011	9.283.672	829.19	-	780
3	2012	9.485.976	874.425	-	849
4	2013	10.890.848	1322.604	-	940
5	2014	11.479.354	1217.527	-	937
6	2015	4.140.272	398.494	-	373
7	2016م	-	-	99.000	-
8	2017م	-	-	123.000	-
9	2018م	-	-	183.000	-
10	2019م	-	-	237.000	-
11	2020م	-	-	133.631	-
12	2021م	-	-	240.938	-
13	2022م	-	-	243.853	-
14	2023م	-	-	281.704	-

المصدر: - تقرير صادر عن وزارة السياحة- صنعاء - الجمهورية اليمنية

* الخطوط الجوية اليمنية والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد – صنعاء- الجمهورية اليمنية.

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- عدد الليالي السياحية: من خلال المقارنة نلاحظ أن العام 2010 هو الأعلى في عدد الليالي السياحية وأن العام 2015م هو الأدنى في عدد الليالي السياحية. الجدير بالذكر أن جزءًا من هؤلاء السياح والذين يحملون الجنسية اليمنية لديهم سكن في اليمن، ولا ينزلون بالفنادق وهذا له تأثير فيما يتعلق بعدد الليالي السياحية.
- عدد **الو افدين الذين يحملون الجنسية اليمنية والأجانب للسياحة:** ومن خلال المقارنة نلاحظ أن العام 2013 هو الأعلى في **عدد الو افدين والسياح الذين يحملون الجنسية اليمنية والأجانب للسياحة** وأن العام 2015م هو الأدنى في عدد السياح الوافدين.
- **عدد الو افدين إلى اليمن من يمنيين وعرب وأجانب جوًا خلال الفترة 2016م- 2023م:**

يتضح من خلال المقارنة: ازدياد عدد الوافدين من عام إلى آخر، باستثناء العام 2020م، والذي شهد انخفاضا في عدد السياح الوافدين إلى اليمن، مع العلم بأن العام 2023م هو الأعلى في عدد الوافدين إلى اليمن سواء كانوا يمنيين أم عربا أم أجانب، بينما كان العام 2016م هو الأدنى في عدد الوافدين إلى اليمن من يمنيين وعرب وأجانب.

الجدير بالذكر أن عدد الوافدين القادمين إلى اليمن قد انخفض في السنوات السابقة بشكل كبير نتيجة الأحداث في العام 2011م، ثم الحرب على اليمن في العام 2015م، مع الإشارة إلى أن عدد الأجانب لا يتعدى ما نسبته 0.05% من إجمالي عدد الوافدين إلى اليمن خلال الفترة من عام 2016 إلى 2023م، وهذا هو عدد المسافرين القادمين جوًا إلى اليمن، أما بخصوص بيانات وإحصاءات عدد الوافدين والواصلين إلى اليمن برًا وبحرًا، فلم يتمكن الباحث من الحصول عليها نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها اليمن في الوضع الراهن.

ومن العام 2016 إلى العام 2023م لم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات المتعلقة بعدد الليالي السياحية أو البيانات المتعلقة بعدد الوافدين إلى اليمن عبر المنافذ البرية والبحرية أو العائدات السياحية نتيجة لما ذكرناه سابقًا.

- قيمة العائدات السياحية الوافدة:

يتضح من خلال المقارنة أن العام 2010 هو الأعلى في قيمة العائدات السياحية، وأن العام 2015م هو الأدنى في قيمة العائدات السياحية الوافدة إلى اليمن.

و فيما يتعلق بالسياحة في اليمن، يلاحظ الباحث الافتقار والضعف في توفير الخدمات السياحية للسياح القادمين إلى اليمن بالإضافة إلى الضعف في طاقات الإيواء السياحية وقلة عدد الفنادق ذات المواصفات الدولية.

ثانيًا: و اقع السياحة في محافظة إب

تمتلك إب العديد من المدن التاريخية كمدينة ظفار عاصمة الدولة الحميرية، ومدينة إب بجامعها الكبير ومدينة جبلة عاصمة الدولة الصليحية والموجود بها جامع الملكة أروى، كما تنتشر في المحافظة الحصون الأثرية كحصن حب وحصن المنار وحصن كحلان وحصن إريان، والعديد من المعالم السياحية والشلالات المتعددة وغير ذلك من المعالم السياحية (إنجازات حاضرة لتنمية مستدامة، 2009، 31-32).

فإبّ الخضراء مدينة السحر والجمال سابع أجمل مدينة عربية؛ كونها جمعت بين روعة الطبيعة وجمال العمران، ومن أهم المناطق التاريخية السياحية فيها مدينة جبلة التاريخية، ومديرية العدين، ووادي الدور، ووادي عَنَّة، وذي السفال، وجبال بعدان، وجبال سمارة، ووادي بَنَا (مجموعة بلاقي، 2022)، تعرف على مدينة إب الخضراء.

وتشتهر المحافظة ذات المدرجات الزراعية الساحرة، بكونها الأكثر اخضرارًا بين محافظات اليمن ولذلك سميت باللواء الأخضر، ويعمل معظم سكانها في الزراعة، ويمثل سكانها عُشر سكان اليمن، وتتمتع بجو معتدل طوال العام، وغزارة الأمطار، وتشتمل المحافظة على (300 موقع سياحي) ويقصدها مليون زائر في الأعياد والمناسبات (الأحمدي، 2018)، قبلة السياحة. إب اليمنية، العربي الجديد.

ويوجد في محافظة إب معالم سياحية طبيعية وعددها (66)، ومعالم سياحية حضرية وعددها (370)، من ثقافية وديانات سماوية، وسكينة، وزراعية، وتجارية، وغيرها (الخزان، 2007، 107).

ومن أجل تعزيز الدور الاقتصادي للسياحة، فإنه على الدولة ممثلة بوزارة السياحة الاهتمام بتشجيع وتفعيل السياحة الداخلية في اليمن، بسبب ظروف الحرب وما تعانيه البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي، كونها الأكثر استطاعة في التأقلم على الوضع الحالي للبلد.

فنجاح السياحة الداخلية في بلدنا مرتبط بترسيخ الثقافة السياحية في مجتمعنا، والسياحة تشغل اهتمام متخذي القرار في مختلف البلدان، كونها قطاعا هاما يساهم في رفع مداخيل المجتمع والدولة. (الفريق الاستشاري للرؤية الوطنية، 2023م).

وبلغت عدد المنشآت السياحية في محافظة إب (583) منشأة من فنادق وحدائق وصالات أفراح في العام 2023م وبحسب بيانات مكتب السياحة في محافظة إب، ومنذ العام 2011م بدء انخفاض السياحة الخارجية بشكل كبير نتيجة لغياب الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه اليمن نتيجة للأحداث التي مرت بها. (تقارير مكتب السياحة -إب، 2011م)

وقد انتعشت السياحة في اليمن، وخصوصًا في محافظة إب، حيث ازدهرت السياحة فيها من العام2004م إلى2009م، ثم بدأت في الانخفاض حتى عام 2011م بسبب الأحداث التي مرت بها اليمن منذ عام 2011م وحتى الآن.

1- عدد الو افدين إلى محافظة إب من يمنيين وعرب وأجانب

جدول رقم (2)

عدد الوافدين إلى محافظة إب من يمنيين وعرب وأجانب

م	العام	العدد
1	2003م	35.773
2	2004م	40.794
3	2005م	56.834
4	2006م	67.521
5	2007م	99.159
6	2008م	83.751
7	2009م	*71.189
8	2010	246.009
9	2011م	162.157

المصدر: - تقارير مكتب السياحة بمحافظة إب + إصدارات مجلس الوزراء

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن العام 2010م هو الأعلى في عدد الوافدين إلى محافظة إب من السياح الذين يحملون الجنسية اليمنية والأجنبية، وأن العام 2003 هو الأدنى في عدد الوافدين إلى محافظة إب من الوافدين سواء الذين يحملون الجنسية اليمنية أو الأجنبية، وبالنسبة للعام 2009م لم تتوفر الإحصاءات لهذا العام، وبحسب إفادة الخبراء والمختصين في مكتب السياحة في محافظة إب فقد انخفض عدد الوافدين إلى المحافظة عن العام السابق بنسبة (15%)، حيث بلغ (71,189) وافدًا، كما تجدر الإشارة إلى أنه من عام 2012م إلى يومنا هذا لا يوجد توثيق للإحصائيات لعدد السياح في محافظة إب نتيجة للحرب والوضع السياسي الراهن في اليمن.

2- صعوبات السياحة في محافظة إب

- محدودية الاعتمادات المخصصة لمكتب السياحة في محافظة إب لأجل متابعة الأنشطة السياحية المختلفة في المحافظة.
- الأوضاع السياسية التي تعيشها اليمن حاليًا، ما أدى إلى قلة الحركة السياحية المحلية والعربية والأجنبية، وضعف شبكة التشغيل وتضرر القطاع السياحي بشكل كبير، ما أدى إلى محدودية تحصيل الرسوم السياحية.
- عدم وجود وسائل مواصلات للعاملين في مكتب السياحة بمحافظة إب.

- عدم تعاون بعض جهات الضبط مع مكتب السياحة من أجل ضبط وإحضار المخالفين لقانون السياحة.
- عدم البت في القضايا المحالة إلى النيابة، وعدم اتحاد إجراءات تجاه المخالفين للقوانين، واللوائح المنظمة لمزاولة مهنة السياحة، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت على بعض المنشآت السياحية، منذ عام 2004م.
- التلوث البيئي الذي تسببه مصانع البلك، وورش العمل وإزعاجها لنزلاء الفنادق والأحياء السكنية المجاورة.
- رفض أغلب أصحاب المنشآت السياحية تسديد الرسوم السياحية القانونية، بحجة تضررهم من الأوضاع التي تعيشها البلاد، وغياب الموسم السياحي، وضعف الحركة السياحية. (تقارير مكتب السياحة إب، 2012).

3- الحلول والمعالجات لتنشيط السياحة في محافظة إب

- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وهذا مرتبط بالوضع العام للبلد واستقراره، وسيكون لذلك دور في ازدهار السياحة في محافظة إب بشكل خاص، وفي اليمن بشكل عام.
- ضرورة اعتماد موازنة تكفي لتغطية نشاط مكتب السياحة بمحافظة إب لمتابعة الأنشطة السياحية.
- ضرورة توفير وسيلة مواصلات لمكتب السياحة.
- سرعة البت في القضايا المحالة إلى النيابة العامة بالمنشآت السياحية المخالفة للقانون.
- تفعيل دور لجنة تنشيط السياحة في محافظة إب.
- ضرورة نقل مصانع البلك والمناشير وورش العمل إلى خارج مدينة إب.
- المتابعة المستمرة لجهات الضبط، لطلب وإلزام أصحاب المنشآت السياحية بتسديد الرسوم السياحية القانونية. (تقارير مكتب السياحة إب، 2012).

وهنا يرى الباحث وجود بعض المعوقات التي تواجه مكتب السياحة في محافظة إب، مثل: عدم توفر الموارد المالية الكافية لقيام مكتب السياحة بالمحافظة للإشراف على القطاع السياحي فيها، بالإضافة إلى العجز الكبير في توفير الخدمات السياحية للسياح القادمين إلى المحافظة، وضعف طاقات الإيواء السياحية، وقلة عدد الفنادق ذات المواصفات الدولية.

الفرع الثاني: واقع السياحة في بعض الدول العربية

أولًا: واقع السياحة في الأردن

تتمتع الأردن بمجموعة من المعالم السياحية ومقومات طبيعة، ومقومات حضارية، ومن المقومات الطبيعية التضاريس الطبيعية من جبال ومرتفعات وغابات وأشجار وأنهار، كما يميز هذه التضاريس وجود أخفض بقعة في العالم ألا وهي البحر الميت، بالإضافة إلى المناخ المعتدل، والموقع الجغرافي المتميز.

وأما المقومات الحضارية والمقومات التاريخية، فالأردن بلد عريق توالت عليه حضارات متعددة، ما يجعله متحفًا تاريخيًا وثقافيًا، كذلك وجود عامل الأمن والاستقرار، ما يجعله مصدرا لجذب رؤوس الأموال والاستثمار، مع وجود نظام اقتصادي حر يتيح إدخال وإخراج الأموال والسلع والاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية والسياحية.

إن تأثير القطاع السياحي على الاقتصاد الكلي الأردني واضح وجلي، فكلما زاد دخل السياحة بنسبة تفوق نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، كانت أهمية السياحة النسبية أكثر منها لباقي القطاعات الاقتصادية، مع ضرورة الاهتمام بمدى قوة أو ضعف النشاطات الاقتصادية في البلد مقارنة مع القطاع السياحي.Meghlaoui, Soukeur, and Yousfi(2020).

مع العلم بأن القطاع السياحي في الأردن يُعد أساسيًا في الاقتصاد الوطني الأردني وفي رفد الخزينة العامة بالعملة الأجنبية، وتعزيز الإيرادات العامة، "حيث ساهم القطاع السياحي بما معدله (15%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م، كما تُظهر مؤشرات القطاع السياحي لعام 2017م، ارتفاعًا ملحوظًا لإجمالي عدد السياح القادمين إلى الأردن بنسبة 9%، مقارنة بالعام 2016م، حيث بلغ مجموع السياح 5.2 مليون زائر، وفقًا لأرقام منظمة السياحة العالمية "(الرقاد،2018، 28-29).

ثانيًا: واقع السياحة في السودان

يتميز السودان بكثافة وتنوع المقومات السياحية؛ لتنوع بيئته الجغرافية والتاريخية والثقافية، فميزان السياحة الدولية في السودان ممثلة في إيرادات ونفقات السياحة شكل عجزًا مستمرًا عدا السنوات (2012-2015م) إذ حققت فائضًا متزايدًا سنة تلو الأخرى، ويعزى ذلك العجز إلى عدم وجود رؤية إستراتيجية لصناعة السياحة على المدى الطويل، وهذا يحتاج لبناء قاعدة للبنية التحتية الأساسية، كي تتفوق الإيرادات السياحية على النفقات، بما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري، ومن ثم على ميزان المدفوعات. (طه وآخرون، د.ت).

ثالثًا: واقع السياحة في الجزائر

تملك الجزائر تنوعًا سياحيًا مهمًا، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير، وقد قامت الجزائر في إطار سياسات خاصة لتطوير السياحة في الجزائر بإنجاز دراسات التهيئة السياحية، وذلك عبر إنشاء مناطق للتوسع السياحي، فالمخطط الرئيس للتهيئة السياحية الذي أعده القطاع السياحي مكن المستوى القانوني من تحديد 174 منطقة توسع سياحي، و202 موقع للحمامات المعدنية.

وتعتبر إيرادات السياحية من الأهداف الأساسية العامة المتعلقة بتنمية وتمويل الخزينة العامة للدولة، وتعزيز الإيرادات العامة، وتطور السياحية مرتبط بإنفاق السياح الأجانب في البلدان المضيفة، على مختلف السلع والخدمات السياحية، وقد سجل الميزان السياحي الجزائري نتائج سلبية خلال الأعوام من

1990م- 2009م، وتعتبر الجزائر بعيدة عن تحقيق فائض في ميزانها السياحي بعكس دولتين حققتا هذا الفائض في ميزانهما السياحي وهما تونس والمغرب حيث حققتا أكبر قدر من التدفقات السياحية(سعيد، 2009-2010).

"وتعتبر الميزانية المخصصة للتسويق السياحي في الجزائر 4,5 مليون يورو سنة 2010م، وهي تعد ضعيفة بمقارنتها بالميزانيات المخصصة في كل من تونس والمغرب، حيث تقدر بـ27 مليون يورو في تونس، و 49 ميون يورو في المغرب، ناهيك عن تأخر الجزائر في استغلال التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط السياحي، خاصة في مجال التسويق السياحي الإلكتروني". (بوعكريف، 2011-2012، ص 203).

رابعًا: واقع السياحة في السعودية

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودي إلى أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2,5% عام 2019م، وبلغت هذه النسبة إلى الإيرادات غير النفطية 3,4%، وبلغت نسبة توظيف السعوديين 28,5% من مجموع الوظائف المباشرة في قطاع السياحة، أي نحو 571 ألف وظيفة مباشرة، ويتوقع وصولها إلى 1,9 مليون وظيفة بحلول عام 2030م، وأن تساهم 10% من إجمالي الناتج المحلي، بينما يتوقع توفير 953 ألف وظيفة غير مباشرة في نفس العام.

وبلغت حصة المملكة من عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط (83,8 مليون) بنسبة 24,2%، ويتوقع في عام 2030م استقبال مائة مليون زيارة سنوية، لتكون المملكة وفقًا لرؤية 2030م ضمن أكثر 5 دول استقبالًا للسياح، إذ تعمل على زيادة القدرة الاستيعابية لمطاراتها إلى 150مليون راكب سنويًا، وتعمل على تطوير وجهات سياحية جديدة مثل مدينة نيوم، ويتوقع زيادة أعداد الغرف الفندقية بنحو 500 ألف غرفة، كما تهدف إلى تنمية السياحة في المملكة برفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي من 3% إلى 10% في عام 2030م (السلمي و الديب، 2023).

خامسًا: واقع السياحة في ليبيا

يتميز القطاع السياحي باحتكار عدة شركات قليلة لكل المجالات ومنها مجال الطيران، حيث تسيطر عليه شركة حكومية، هي الخطوط الجوية الليبية بالإضافة إلى عدد محدود من الشركات الخاصة، وينطبق ذلك على وسائل النقل البحري والجوي والبري وعلى الفنادق أيضًا، وهذا يؤثر على ارتفاع أسعار هذه الخدمات، كما تواجه ليبيا منافسة عالية نتيجة لموقعها بين دول مثل تونس ومصر التي لها خبرة طويلة في مجال السياحة، مقارنة بليبيا، إضافة إلى وجود منافسة من الدول الأوروبية في جذب السياح الليبيين والأجانب، ولتشجيع السياحة تم فتح الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي، مما أدى إلى وجود منافسين جدد في مجال السياحة(العالم، وسعود، 2019).

المطلب الثاني: آليات تفعيل السياحة

سنقوم في هذا المطلب باستعراض أهم الآليات التي تعمل على تفعيل القطاع السياحي، ويمكن تطبيق ذلك على اليمن.

فهناك عدد من الآليات لتفعيل السياحة يمكننا أن مجملها في الآتي (بوعكريف، 2011-2012):

إنشاء قطب سياحي: وهو عبارة عن تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، والتسلية، والأنشطة السياحية، بحيث تلبي رغبات مختف أنواع السياح والأنماط السياحية المختلفة.

تحسين نوعية العرض السياحي: بابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية، من خلال التسويق عبر شبكة الإنترنت، كونها تسمح بالعرض المباشر للمنتج والخدمات السياحية.

التعاون والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجال السياحي: فالمنتج السياحي هو محصلة عدة عوامل للوصول إلى منتج نوعي كالنقل، والاستقبال، والمناخ، والمصارف، والمسارح... إلخ، وهذا يتطلب التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحسين خدمات المواقع السياحية وتحسين نوعية الابتكار في مجال السياحة، بالإضافة إلى توفير الأمن السياحي، والحفاظ على الثروة الطبيعية، واحترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية، ومخطط الشراكة يجعل بلد السياحة أكثر جاذبية وتنافسية، لإشراك كافة القطاعات، والمؤسسات في عملية التنمية السياحية.

مخطط تمويل السياحة: عن طريق جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع السياحي، بالإضافة إلى التسهيل والتمويل البنكي للنشاطات السياحية.

كما تستطيع الحكومات وكذلك شركات القطاع الخاص تفعيل السياحة، "وجعلها أكثر استدامة كبناء بنية تحتية متطورة، وتعزيز السياسات وكذلك المؤسسات التي تضمن تنفيذ الأنشطة السياحية على نحو مستدام يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية". (السياحة المستدامة، 2013، ص 20).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولًا: الاستنتاجات

بعد دراسة مدى إمكانية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني: دراسة ميدانية على محافظة إب تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها:

- تبين من الدراسة أن السياحة تعتبر صناعة متكاملة ولها دور هام في تعزيز الإيرادات العامة بزيادة النقد الأجنبي، كما تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والحد من مشكلة البطالة.

- أظهرت الدراسة أن الإمكانيات السياحية متعددة في اليمن عمومًا، وفي محافظة إب خصوصًا، ويتمثل ذلك في وجود معالم سياحية طبيعية ومعالم سياحية حضرية فيها.
- أظهرت الدراسة انخفاضا في عدد الفنادق وعدم تنوع مستوياتها وأسعارها في اليمن.
- تبين من الدراسة ضعف طاقات الإيواء السياحي في اليمن.
- تبين من الدراسة أن الإيرادات السياحية تتكون من عنصرين: الأول: مدة تواجد السائح في البلد المضيف، والعنصر الثاني: متوسط إنفاق السائح.
- تبين من الدراسة وجود منافسة شديدة في صناعة السياحة وصعوبة استقطاب السياح، وتعذر ضمان جذبهم؛ نظرًا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة.
- أظهرت الدراسة افتقار اليمن إلى سياسة تسويقية ناجحة، ونقص الكادر البشري المؤهل في المجال السياحي.
- أوضحت الدراسة تدني نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسائح في اليمن، وافتقارها للمواصفات الدولية.
- أظهرت الدراسة من خلال أهم مؤشرات السياحة في اليمن وسنوات الدراسة أن العام 2010م هو الأعلى في عدد الليالي السياحية الوافدة وفي قيمة العائدات السياحية، وأن العام 2013م هو الأعلى في عدد السياح الأجانب الوافدين إلى اليمن، وأن العام 2014م هو الأعلى في عدد الوافدين الذين يحملون الجنسية اليمنية للسياحة، وأن العام 2015م هو الأدنى في عدد الوافدين الأجانب للسياحة وفي عدد الوافدين الذين يحملون الجنسية اليمنية للسياحة، وفي عدد الليالي السياحية الوافدة وفي قيمة العائدات السياحية.
- بالنسبة لعدد الواصلين إلى محافظة إب من خلال سنوات الدراسة فقد أظهرت الدراسة أن العام 2010م هو الأعلى في عدد الواصلين، وأن العام 2003م هو الأدنى في عدد الواصلين من السياح.

ثانيًا: التوصيات

بعد أن تم عرض أهم الاستنتاجات لمدى إمكانية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اليمني – دراسة ميدانية على محافظة إب، يتم الآن استعراض أهم توصيات الدراسة والتي تتمثل بالآتي:

- توصي الدراسة بالعمل على توفير الأمن والاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية لإعادة وتنشيط الحركة السياحية.
- توصي الدراسة بأهمية تجهيز قاعدة بيانات حديثة عن الأماكن السياحية ونشر الفرص السياحية المتاحة في اليمن.

- توصي الدراسة بالعمل على دراسة جميع القوانين واللوائح والتعليمات والقرارات التي تتصل بالنشاط السياحي وتقييمها ومن ثم العمل على تطويرها بناءً على التطورات المحلية والعالمية.
- توصي الدراسة بأهمية العمل على دعم القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في عملية تنمية القطاع السياحي.
- توصي الدراسة بالعمل على إعداد كوادر سياحية مدربة وكفؤة، وتشجيع ودعم الكليات والمعاهد المتخصصة بالسياحة ودعم خريجيها.
- توصي الدراسة بأهمية تطوير البنية التحتية الأساسية للمطارات والطرق والكهرباء والماء والطاقة، والفنادق، والقرى السياحية، والخدمات الأساسية المختلفة في مختلف المناطق والمدن اليمنية.
- توصي الدراسة بأهمية إعادة تنظيم الجهاز السياحي الرسمي في اليمن بما يعود بالنفع على النشاط السياحي وازدهاره.
- توصي الدراسة بالعمل على إجراء المزيد من الدراسات والمسوح الإحصائية في مجالات السياحة المختلفة، للوقوف على العقبات التي تتعلق بالنشاط السياحي وكيفية تجاوزها.
- توصي الدراسة بأهمية الاهتمام بالتراث السياحي اليمني الذي تعرض للإهمال والاندثار.
- توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في السياحة، والعمل على تشجيع السياحة الداخلية من أجل تقليص تدفق السياح المحليين إلى الخارج.
- توصي الدراسة بالعمل على تفعيل وتسهيل الحركة السياحية من خلال توفير وسائل وخطوط النقل إلى المقاصد والمواقع السياحية في اليمن.
- توصي الدراسة بالعمل على توسيع الشراكة مع الدول المجاورة من خلال القيام بالاستثمارات السياحية المشتركة.
- توصي الدراسة بالعمل على تسهيل إصدار تأشيرات السفر للأغراض السياحية.
- توصي الدراسة بأهمية تشجيع الطيران منخفض التكلفة لجذب أعداد كثيرة من السياح لليمن.
- توصي الدراسة بالعمل على تطوير الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة، ومشاركة البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع السياحي مع الجهات المعنية في الدول العربية.
- توصي الدراسة بالاهتمام بالسياحة الداخلية في اليمن مع أهمية الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية اليمنية.
- توصي الدراسة بإنشاء بنك للاستثمار السياحي لإعادة إحياء قطاع السياحة في اليمن.

- توصي الدراسة بتحليل البيئة السياحية الداخلية والخارجية في اليمن لمعرفة نقاط القوة والضعف ومعرفة الفرص والتهديدات.

المراجع

إسماعيل، محمد، وقاسم، جمال. (2020). *أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسات اقتصادية*، صندوق النقد العربي.

إنجازات حاضرة لتنمية مستدامة. (2009). *محافظة إب (2003-2008)*، إصدارات رئاسة مجلس الوزراء.

الباشا، محمد. (1992). *الكافي. معجم عربي حديث*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

بوعكريف، زهير. (2011-2012). *التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة*. دراسة حالة الجزائر [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

تقارير مكتب السياحة بمحافظة إب. (2012). الصادرة في يناير عن النشاط السياحي في محافظة إب، الجمهورية اليمنية.

حاج الله، حيزية. (2006). *الاستثمارات السياحية في الجزائر* [رسالة ماجستير، غير منشورة]. جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر.

الخزان، محمد حسن علي. (2007). *صناعة السياحة في اليمن: دراسة تحليلية مقارنة مع سورية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا.

دبور، نبيل. (2014). مشاكل وآفات التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء. منظمة المؤتمر الإسلامي. مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، (25). 120-140.

دعبس، يسري. (2001). *السياحة*. الملتقى للإبداع والتنمية.

الرقاد، أحمد عبدالله الرقاد. (2018). *الدور الإعلامي لهيئة تنشيط السياحة في دعم السياحة الأردنية والترويج لها من وجهة نظر أصحاب المكاتب السياحية* [رسالة ماجستير، غير منشورة]، كلية الإعلام. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

زيتون محيا، وهيبة، أحمد، وعبد الحميد، مها. (2010). *آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر*. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مجلس الوزراء المصري. منظمة العمل الدولية.

سعيد، غاتة. (2009-2010). *دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية*: دراسة حالة ولاية تمنراست [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

السلمي، نواف حبيب الله، والديب، خالد. (2023). قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للنشر العلمي*، *5*(51). 351-387.

السياحة المستدامة. (2013 مارس 14-15). *المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. جنيف.

السيسي، ماهر عبدالخالق. (2015). *مبادئ السياحة* (ط.2). مجموعة النيل العربية.

طه، أيوب، و عبد الله، أحمد، والعميري، مصطفى طه. (د.ت). *قياس أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة من (2002-2015م)* https://www.researchgate.net/publication/343058846_athr_alnshat_alsyahy_1y_alnmw_alaqtsady

العالم، عائشة عبدالسلام، وبن سعود، رحاب محمد. (2019). السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها: دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتير للقوى الخمسة، *مجلة جامعة بنغازي العلمية*، *32*(1). 56- 83.

علي، أكرم محمد أحمد الحاج. (2018). السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة حالة لبعض الدول العربية بالتركيز على المملكة العربية السعودية وقطر، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، *2*(13)، 45-60.

الفريق الاستشاري للرؤية الوطنية. (2023). *أهمية الثقافة السياحية في تطوير السياحة الداخلية في اليمن وفقًا للهوية الإيمانية*، الجمهورية اليمنية.

القانون رقم (22) لسنة 2009م *بشأن السياحة اليمني*، منشور في الجريدة الرسمية، العدد الخامس عشر لعام 2009م.

مسعد، محيي. (2008). *الاتجاهات الحديثة في السياحة*. المكتب الجامعي الحديث.

مسعود، بن مويزة. (2018). *دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقًا لتقارير منظمة السياحة العالمية* - إشارة لحالة الجزائر.

معراج، هواري وجرادات، محمد سليمان. (2005). *السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية* - حالة الاقتصاد الجزائري. *مجلة الباحث*، *3*(6)، 21-28.

ملحم، محمود إبراهيم. (2018 إبريل 23-25). *دور السياحة المستدامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التنموي الثاني الدولي المشترك بعنوان: السياحة والتنمية: الواقع والتحديات. والذي نظمته جامعة القدس المفتوحة. ومحافظة الخليل.

النقاش، محمد حسن. (2013). *صناعة الرحلات السياحية* (ط.1). المكتب الجامعي الحديث.

السفر والسياحة في اليمن. (2015). https://en.m.wikipedia.org/wiki/Tourism_in_yemen

إحصائيات عن السياحة في اليمن /https://tourismteacher.com/tourism-in-yemen

مجموعة بلاق. (2022). *تعرف على مدينة إب الخضراء* https://2u.pw/EVniuaom

البشيري، منصور. (2006). *الآفاق والتطورات. السياحة في اليمن* https://2u.pw/FSCtfAnQ

الأحمدي، عادل. (2018). *قبلة السياحة. إب اليمنية*، https://2u.pw/b2FuhEMe

السياحية في اليمن. (2020). https://2u.pw/YgcUfmi2

السلمي، عبدالجليل. (2022). إنجازات صغيرة لصناعة السياحة في اليمن. https://2u.pw/k4EInDC9

References

al-Aḥmadī, ʿĀdil. (2018). Qublat al-Siyāḥah. ib al-Yamanīyah, https://2u.pw/b2FuhEMe, (in Arabic).

al-ʿĀlam, ʿĀ'ishah ʿAbdussalām, wa-Bin Saʿūd, Riḥāb Muḥammad. (2019). al-Siyāḥah fī Lībiyā wa-mutaṭallabāt tanmiyatihā: dirāsah taḥlīlīyah bi-istikhdām namūdhaj bwrtyr lil-quwá al-khamsah, Majallat Jāmiʿat Banghāzī al-ʿIlmīyah, 32 (1). 56-83, (in Arabic).

al-Bāshā, Muḥammad. (1992). al-Kāfī. Muʿjam ʿArabī Ḥadīth. Sharikat al-Maṭbūʿāt lil-Tawzīʿ wa-al-Nashr, (in Arabic).

al-Bashīrī, Manṣūr. (2006). al-Āfāq wa-al-taṭawwurāt. al-Siyāḥah fī al-Yaman https://2u.pw/FSCtfAnQ, (in Arabic).

al-Farīq al-Istishārī lil-ru'yah al-Waṭanīyah. (2023). Ahammīyat al-Thaqāfah al-siyāḥīyah fī taṭwīr al-Siyāḥah al-dākhilīyah fī al-Yaman wafqan lil-huwīyah al-īmānīyah, al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, (in Arabic).

ʿAlī, Akram Muḥammad Aḥmad al-Ḥājj. (2018). al-Siyāḥah wa-dawruhā fī taḥqīq al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʿīyah: dirāsah ḥālat li-baʿḍ al-Duwal al-ʿArabīyah bi-al-tarkīz ʿalá al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah wa-Qaṭar, Majallat al-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah wa-al-qānūnīyah, 2 (13), 45-60, (in Arabic).

al-Khazzān, Muḥammad Ḥasan ʿAlī. (2007). ṣināʿat al-Siyāḥah fī al-Yaman : dirāsah taḥlīlīyah muqāranah maʿa Sūrīyah [uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah]. Kullīyat al-iqtiṣād Jāmiʿat Dimashq, Sūriyā, (in Arabic).

al-Naqqāsh, Muḥammad Ḥasan. (2013). ṣināʿat al-riḥlāt al-siyāḥīyah (1st ed.). al-Maktab al-Jāmiʿī al-ḥadīth, (in Arabic).

al-Qānūn raqm (22) li-sanat 2009M bi-shaʾn al-Siyāḥah al-Yamanī, manshūr fī al-Jarīdah al-Rasmīyah, al-ʿadad al-khāmis ʿashar li-ʿām 2009M, (in Arabic).

al-Ruqād, Aḥmad Allāh al-ruqād. (2018). al-Dawr al-Iʿlāmī li-Hayʾat tanshīṭ al-Siyāḥah fī Daʿm al-Siyāḥah al-Urdunīyah wa-al-tarwīj la-hā min wijhat naẓar aṣḥāb al-makātib al-siyāḥīyah [Risālat mājistīr, ghayr manshūrah], Kullīyat al-Iʿlām. Jāmiʿat alshrq al-Awsaṭ. al-Urdun, (in Arabic).

al-Safar wa-al-Siyāḥah fī al-Yaman. (2015). https://en.m.wikipedia.org/wiki/Tourism_in_yemen, (in Arabic).

al-Sīsī, Māhir ʿbdālkhālq. (2015). Mabādiʾ al-Siyāḥah (Ṭ. 2). majmūʿah al-Nīl al-ʿArabīyah, (in Arabic).

al-Siyāḥah al-mustadāmah. (2013 Mārs 14-15). al-musāhamah fī al-numūw al-iqtiṣādī wa-al-tanmiyah al-mustadāmah. Muʾtamar al-Umam al-Muttaḥidah lil-Tijārah wa-al-tanmiyah. Jinīf, (in Arabic).

al-Siyāḥīyah fī al-Yaman. (2020). https://2u.pw/YgcUfmi2, (in Arabic)

al-Sulamī, ʿAbd-al-Jalīl. (2022). Injāzāt ṣaghīrah li-ṣināʿat al-Siyāḥah fī al-Yaman. https://2u.pw/k4EInDC9, (in Arabic).

al-Sulamī, Nawwāf Ḥabīb Allāh, wāldyb, Khālid. (2023). Qiyās Athar al-Siyāḥah ʿalá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, al-Majallah al-ʿArabīyah lil-Nashr al-ʿIlmī, 5 (51). 351-387, (in Arabic).

Bwʿkryf, Zuhayr. (2011-2012). al-Taswīq al-siyāḥī wa-dawruhu fī Tafʿīl Qiṭāʿ al-Siyāḥah. dirāsah ḥālat al-Jazāʾir [Risālat mājistīr ghayr manshūrah], Kullīyat al-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-ʿUlūm al-Tijārīyah wa-ʿulūm al-tasyīr, Jāmiʿat Mintūrī Qusanṭīnah, al-Jazāʾir, (in Arabic).

Dabbūr, Nabīl. (2014). mashākil wa-āfāt al-tanmiyah al-siyāḥīyah al-mustadāmah fī al-buldān al-aʿḍāʾ, (in Arabic). Munaẓẓamat al-Muʾtamar al-Islāmī. maʿa ishārah khāṣṣah ilá al-Siyāḥah al-bīʾīyah, Majallat al-Taʿāwun al-iqtiṣādī bayna al-Duwal al-Islāmīyah, (25). 120-140, (in Arabic).

Diʿbis, Yusrī. (2001). al-Siyāḥah. al-Multaqá lil-ibdāʿ wa-al-tanmiyah, (in Arabic).

Ḥājj Allāh, Ḥayzīyah. (2006). al-istithmārāt al-siyāḥīyah fī al-Jazāʾir [Risālat mājistīr, ghayr manshūrah]. Jāmiʿat Saʿd Daḥlab al-Bulaydah. al-Jazāʾir, (in Arabic).

Iḥṣāʾīyāt ʿan al-Siyāḥah fī al-Yaman https://tourismteacher.com/tourism-in-yemen, (in Arabic).

Injāzāt ḥāḍirat li-Tanmiyat mustadāmah. (2009). Muḥāfaẓat ib (2003-2008), Iṣdārāt Riʾāsat Majlis al-Wuzarāʾ, (in Arabic).

Ismāʿīl, Muḥammad, wa-Qāsim, Jamāl. (2020). Athar Qiṭāʿ al-Siyāḥah ʿalá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Duwal al-ʿArabīyah : Dirāsāt iqtiṣādīyah, Ṣundūq al-naqd al-ʿArabī, (in Arabic).

Majmūʿah blāqy. (2022). taʿrifu ʿalá Madīnat ib al-Khaḍrāʾ https://2u.pw/EVniuaom, (in Arabic).

Masʿūd, ibn mwyzh. (2018). Dawr al-Siyāḥah fī taʿzīz Ahdāf al-tanmiyah al-mustadāmah wafqan li-taqārīr Munaẓẓamat al-Siyāḥah alʿālmyt-ishārah li-ḥālat al-Jazāʾir, (in Arabic).

Meghlaoui, Amina, SOukeur, fatma Zohra&Yousfi, Imane. (2020). The Ecnomic Impact of Tourism Activity on Economic Growthin Jordan During The period (2000-2018): An Empirical Study. Revued, *Economie et de Statistique Appliquee, 13*(6)-1.

Messaoud, Benmouiza(2020). The Role of Tourism for Achieving The sustainable Development Goals in world Tourism organization Reports. - The Case of Algeria. *lobal Journal of Economics and Business.4* (3).372-394.

Miʿrāj, Hawwārī wjrādāt, Muḥammad Sulaymān. (2005). al-Siyāḥah wa-atharuhā fī al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah alʿālmyt-ḥālat al-iqtiṣād al-Jazā'irī. Majallat al-bāḥith, 3 (6), 21-28, (in Arabic).

Mulḥim, Maḥmūd Ibrāhīm. (2018 Ibrīl 23-25). Dawr al-Siyāḥah al-mustadāmah fī al-tanmiyah al-ijtimāʿīyah wa-al-iqtiṣādīyah. baḥth muqaddam ilá al-Mu'tamar al-ʿIlmī al-tanmawī al-Thānī al-dawlī al-mushtarak bi-ʿunwān : al-Siyāḥah wa-al-tanmiyah : al-wāqiʿ wa-al-taḥaddiyāt. wa-alladhī naẓẓamat'hu Jāmiʿat al-Quds al-Maftūḥah. wa-muḥāfaẓah al-Khalīl, (in Arabic).

Musʿad, Muḥyī. (2008). al-Ittijāhāt al-ḥadīthah fī al-Siyāḥah. al-Maktab al-Jāmiʿī al-ḥadīth, (in Arabic).

Saʿīd, ghāth. (2009-2010). Dawr al-qiṭāʿ al-siyāḥī fī tamwīl al-iqtiṣād al-Waṭanī fī ẓill al-taḥawwulāt al-iqtiṣādīyah : dirāsah ḥālat Wilāyat tmnrāst [Risālat mājistīr ghayr manshūrah]. Kullīyat al-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah wa-ʿulūm al-tasyīr, Jāmiʿat aljzā'r3, al-Jazā'ir, (in Arabic).

Ṭāhā, Ayyūb, wa ʿAbd Allāh, Aḥmad, wālʿmyry, Muṣṭafá Ṭāhā. (N. D). Qiyās Athar al-nashāṭ al-siyāḥī ʿalá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Sūdān lil-fatrah min (2002-2015). https://www.researchgate.net/publication/343058846_athr_alnshat_alsyahy_1y_alnmw_alaqtsady, (in Arabic).

Taqārīr Maktab al-Siyāḥah bi-Muḥāfaẓat ib. (2012). al-ṣādirah fī Yanāyir ʿan al-nashāṭ al-siyāḥī fī Muḥāfaẓat ib, al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, (in Arabic).

Zaytūn Muḥayyā, Wuhaybah, Aḥmad, wa-ʿAbd al-Ḥamīd, Mahā. (2010). Āthār al-azmah al-mālīyah al-iqtiṣādīyah al-ʿĀlamīyah ʿalá Qiṭāʿ al-Siyāḥah fī Miṣr. Markaz al-maʿlūmāt wa-Daʿm ittikhādh al-qarār. Majlis al-Wuzarā' al-Miṣrī. Munaẓẓamat al-ʿamal al-Dawlīyah, (in Arabic).